المحاضرة العاشرة

ثالثاً : مشكلة اثبات الجنسية

طالما إن الجنسية تحدد المركز القانوني للفرد في الدولة وكذلك المجتمع الدولي باعتبارها رابطة قانونية وسياسية وروحية بينه وبين الدولة التي ينتمي إليها ، فلا بد له من إثبات جنسيته التي يحملها ، ولذلك فإن إثبات الجنسية يعني التزام الفرد بإقامة الدليل على ثبوت تمتعه بالجنسية او نفيها عنه طبقاً لأحكام قانون الجنسية بإحدى وسائل الإثبات المحددة قانوناً ، دون المسائل الاجرائية التي يسري عليها قانون المحكمة المرفوع أمامها النزاع^(١) ، وإقامة الدليل في إثبات الجنسية أو نفيها تميزت في تنظيم أحكامه بعض التشريعات منها قانون الجنسية الكويتي رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ ، وقانون الجنسية المغربي لسنة ١٩٥٨ ، وكذلك التونسي لسنة ١٩٤٥ لذلك يمكن إثبات الجنسية او نفيها أمام الادارة بوصف الجنسية من أعمال السيادة التي ليس للقضاء حق الفصل فيها^(٢) ، وكان هذا الاتجاه قبل عام ٢٠٠٦ للمشرع العراقي من خلال قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٤١٣) لسنة ١٩٧٥ وألغى هذا القرار بموجب المادة (١١/ ز) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية^(٣) ، الذي تم بموجبه منع المحاكم العراقية من النظر في الدعاوى الناشئة في تطبيق أحكام قانون الجنسية العراقية ، الا ان المشرع العراقي عدل عن ذلك بعد عام ٢٠٠٣ وتحديداً في قانون الجنسية العراقي النافذ رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ حيث جاء باتجاه جديد أعطى من خلاله للمحاكم العراقية صلاحية الفصل في المنازعات الناشئة عن الجنسية وأجاز الطعن بقرارات محكمة القضاء الاداري لدى المحكمة الاتحادية العليا^(٤) ، وقد كرس هذا الاتجاه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بحسب المادة (١٨ / ٦) التي نصت على " تنظم أحكام الجنسية بقانون وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة " ، وحظر تضمين أي قانون تحصين أي قرار من الطعن فيه أمام القضاء^(٥) ، بحيث الغي التشريع السابق الذي يمنح المحاكم من النظر فيها ويجوز الاعتراض فقط على قرارات وزير الداخلية لدى رئيس الجمهورية وتكون قراراته فيها قطعية ، الا انه لم ينظم أحكام إثبات الجنسية في القانون السابق و النافذ ، مما يتطلب الرجوع للقواعد العامة التي تنظم أحكام الإثبات بشكل عام، وتحديد الاحكام التي نص عليها قانون الإثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ ، لمعرفة محل الإثبات ومن يقع عليه عبء الإثبات في موضوع الجنسية على الرغم من انها قواعد قاصرة عن استيعاب أحكام إثبات الجنسية^(٦) ، في حين ان أغلب التشريعات العربية نظمت أحكام إثبات الجنسية كما أشرنا سلفاً ، بحيث نجد في قانون الجنسية المصري رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ ان عبء اثبات الجنسية او نفيها يقع على عاتق الشخص المتنازع في جنسيته في حالتي إثباتها أو نفيها وإثبات الصفة الاجنبية^(٧) . وتجدر الاشارة بأن محل الإثبات في الجنسية

(١) د. حسام الدين فتحي ناصف ، نظام الجنسية في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧٦ .
(٢) د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ ، كذلك د. عبد الرسول عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .
(٣) المنشور بالوقائع العراقية رقم ٢٤٦١ في ٢٤ / ٤ / ١٩٧٥ ، ص ٢ .
(٤) ينظر المواد (١٩ و ٢٠) من قانون الجنسية النافذ رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ .
(٥) نصت المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ على انه " يحظر النص في القوانين على تحصين اي عمل او قرار اداري من الطعن فيه امام القضاء " .
(٦) نصت المادة (٢٢/ ٢) من قانون الإثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٧ على ان " تعتبر من قبل السندات الرسمية ، شهادات الجنسية وبراءات الاختراع واحكام المحاكم وسجلات التسجيل العقاري وما هو في حكم ذلك " .
(٧) راجع نص المادة (٢٤) من قانون الجنسية المصري رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ .

هو الامر الذي يجب على المدعي إثباته كي يحصل على حقه في ثبوت جنسية وطنية له او نفيها عنه للتخلص عن الالتزامات التي تفرض عليه بموجب الجنسية ، ومحل الاثبات في الجنسية كما هو في الحق الشخصي او العيني يتم تحديده من خلال عنصرين هما (عنصر الواقع) كونه يمثل مصدر الحق المدعي به (عنصر القانون) وهو القاعدة القانونية التي تقر هذا الحق ، ومحل الاثبات في الجنسية يرد على مصدر نشوء الحق فيها او زواله اي يرد على الواقعة التي يرتب عليها القانون أثراً بوصفها مصدراً لنشوء الحق ، والكشف عن هذه الواقعة القانونية يكون بالرجوع للقانون الواجب التطبيق على اثبات الجنسية ، والواقعة التي يقدمها المدعي للإثبات تتعدد بتعدد أسباب التمتع بالجنسية وفقدانها واستردادها ، فاذا كانت تلك الجنسية مبنية على حق الدم من ناحية الاب أم من ناحية الام فإن محل الاثبات ينصب على واقعة (الميلاد) من أب وطني أم من أم وطنية ، أما اذا كانت الجنسية الاصلية مبنية على حق الاقليم كما هو الحال في الجنسية التي تثبت لمجهول الابوين او اللقيط فإن محل الاثبات هو واقعة الميلاد على اقليم الدولة ، ويكون محل الاثبات بشأن فقد الجنسية او اسقاطها او استردادها هو الواقعة القانونية المتمثلة (بالقرار) الذي سحبت بموجبه الجنسية عن الشخص او ، وهكذا بالنسبة لمحل الاثبات في حالة استرداد الجنسية ، لذلك فإن محل الاثبات ينصب على الصفة الوطنية كما ينصب على الصفة الاجنبية ، اي يكون محل الاثبات في الحالتين هو إقامة الدليل في الواقعة القانونية التي تكسب الفرد الجنسية او تجرده منها^(٨) .

أما طرق إثبات الجنسية فهناك طريقتان هما ما يلي^(٩) :

١- الطريق المباشر : هذا الطريق يصلح لإثبات الجنسية المكتسبة ، حيث يكون الدليل هو توافر شروط منح الجنسية من خلال اثبات إقامة الشخص للمدة المطلوبة لمنح الجنسية وحصوله على وثيقة الإقامة او إثبات زواج الاجنبية من وطني للحصول على جنسية زوجها من خلال تقديم وثيقة الزواج .

٢- الطريق غير المباشر : هذا الطريق يصلح لإثبات الجنسية الاصلية من خلال اثبات الاساس الذي فرضت عليه ، فحينما تفرض على أساس حق الدم فعلى الشخص ان يثبت جنسيته من خلال إثبات جنسية الاصول التي انحدر منها وهذا يثبت بشكل غير مباشر جنسية الشخص ، وهذا الطريق يثير كثير من الصعوبات في اثبات الجنسية ، لذلك يتوجب على المدعي بالجنسية الوطنية ان يثبت بأن والده وطني ووالده كذلك نزولاً مع تسلسل الاجيال السالفة ، وهذا الامر ليس سهلاً ويصبح من الصعب على المدعي إثباته كلما تقدم الزمان مما دعى بعض القوانين الوضعية الى النص صراحة على قرينة (الجنسية الظاهرة) أو (الحالة الظاهرة) أي ظهور الشخص في تلك الحالة بمظهر وطني بحيث تعتبر الحالة الظاهرة قرينة قانونية للشخص المدعي ثبوت الجنسية له ، وهذه الحالة أشار لها المشرع الفرنسي بحسب المادة (١٤٣) من قانون الجنسية الفرنسي ، واخذت بها أغلب التشريعات العربية ومنها المشرع المصري ، حيث اعتمد القضاء المصري الجنسية الظاهرة (حيازة الحالة) وسيلة من وسائل إثبات الجنسية المصرية وجعل منها قرينة قانونية يؤخذ بها لإثبات الجنسية المبنية على اساس حق الدم وحق الاقليم^(١٠) . وقد أجمع شراح القانون

(٨) د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٩) د. عبد الرسول عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

(١٠) د. عبد الرسول عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

الدولي الخاص على ذلك وقالوا ان عناصر الحالة ثلاثة تحدث معا فعلها ، ولا يحدث الواحد منها اثرأ وهذه العناصر هي (الاسم والشهرة والمعاملة)^(١١).

وفي ضوء ما تقدم تبين لنا بأنه يمكن إثبات الجنسية العراقية للتمتع بالحقوق و الامتيازات التي توفرها هذه الجنسية ومنها حق التوظيف في أحد دوائر الدولة أو حق التملك او الانتخاب او الترشيح وغيرها من الحقوق الأخرى ، كذلك يمكن إثبات نفيها للاستفادة من الحماية الدبلوماسية التي توفرها له الدولة التي يدعي إنه منسوب اليها والتخلص من بعض الالتزامات كما اسلفنا .

أما أدلة الاثبات المعتمدة في إثبات الجنسية ونفيها فهي الأدلة الكتابية والقرائن وبعض التشريعات تأخذ بالشهادة كما اوردها كونها ادلة موضوعية محايدة لموضوع اثبات الجنسية و نفيها كونها رابطة قانونية والدولة هي التي تنظم احكام هذه الرابطة لتحديد المركز القانوني للفرد ، أما الأدلة الأخرى كالإقرار واليمين والاستجواب والمعينة والخبرة فهي أدلة شخصية منحازة لا يجوز ان يصنع الانسان دليلا لنفسه ، لذلك تعتبر أدلة مستبعدة في إثبات الجنسية ونفيها . والمقصود بالأدلة الكتابية في إثبات الجنسية هي السندات الرسمية المتمثلة ب(شهادة الجنسية ، القرار الاداري الصادر بشأن الجنسية ، والاحكام القضائية ، وشهادة الميلاد ، وجواز السفر ، ودفتر الخدمة العسكرية ، وهوية الاحوال المدنية) ، أما المقصود بالقرائن فهي استنباط أمر غير ثابت أي مجهول من أمر ثابت معلوم على اساس انه يغلب في الواقع ان يتحقق الامر الاول اذا تحقق الامر الثاني ، والقرنية حينما يستنبطها المشرع يطلق عليها (قرنية قانونية) ومثال ذلك تنظيم شهادة الجنسية تعتبر قرينة قانونية على ثبوت الجنسية لمن يدعيها^(١٢)، وهي قرينة بسيطة وغير قاطعة لأنه يجوز نقضها بإثبات العكس واذا استنبطها القاضي فأنها تعد قرنية قضائية و اشار لذلك قانون الاثبات العراقي في المادة (١٠٢ / ٢) والتي بموجبها أجاز للقاضي استنباط كل قرنية لم يقررها القانون وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة ، واخيرا نأمل من المشرع العراقي ان يتبنى تنظيم أحكام إثبات الجنسية بشيء من التفضيل لبيان من يقع عليه عبء الاثبات و ادلة الاثبات المعتمدة في مسائل الجنسية.

رابعاً : مشكلة تحديد الاختصاص القضائي في منازعات الجنسية

من المشاكل التي اثارته اهتمام الفقه والقضاء هو مشكلة تحديد الاختصاص القضائي في منازعات الجنسية ، ويمكن تعريف الاختصاص القضائي بأنه " السلطة او الصلاحية التي منحها المشرع للقضاء او الادارة للنظر في المنازعات الناشئة عن الجنسية بين الدولة و الفرد ، سواء تعلق النزاع بكسب الجنسية او فقدها او ردها " .

لذلك تحرص أغلب التشريعات لتحديد هذا الاختصاص لأهميته في تحديد المركز القانوني للفرد وتمييزه عن الاجانب ، كون الجنسية تُعد الضابط الوحيد لتحديد عنصر السكان في الدولة . الا ان تلك التشريعات اختلفت في منح هذا الاختصاص للنظر في منازعات الجنسية و ذلك على النحو الآتي :-

(١١) د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٦٤ .

(١٢) نصت الفقرة ثانياً من المادة (٩٨) من قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٧ على انه "القرينة القانونية تعني من تقررت لمصلحته عن اي دليل اخر من ادلة الاثبات " .

١- بعض التشريعات تعهد هذا الاختصاص الى الجهات الادارية باعتباره عملا من أعمال السيادة ، ومثل ذلك التشريع الكويتي عندما قضت محكمة التمييز الكويتية بقرارها الذي جاء فيه " الامور المتعلقة بالجنسية تعتبر في دولة الكويت من المسائل المتصلة بالسياسة العليا ، و ان ما يصدر عن الحكومة في شأنها من أعمال يعتبر من أعمال السيادة التي تخرج عن نطاق القضاء " وهذا القرار جاء تطبيقا للمادة الاولى من قانون الجنسية الكويتي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ (١٣) .

٢ - اغلب التشريعات في الجنسية ذهبت الى رفض الاتجاه الذي يعد الجنسية من أعمال السيادة ولا يحق للقضاء النظر فيها ، وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية بقرار الطعن رقم (١٨) لسنة ١٨ ق في ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٠ الذي جاء فيه " الجنسية المصرية مقررة بحكم القانون متى توافرت شروطها وليس من اطلاقات الحكومة حتى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل في أمر من الامور المتعلقة بسيادة الدولة ، فاذا نازعت وزارة الداخلية شخصا في جنسيته ، كان له ان يلجأ الى المحاكم لتقضي له بثبوت جنسيته " لذلك الدولة حينما تصدر تشريعا ما لا تنزل عن سيادتها كونه منبعث عنها ويتعين احترامه وتنفيذه ، ومن واجب المحاكم تطبيقه ، و ليس في ذلك مساس بسيادة الدولة ، وكل ما يصدر من الحكومة من قرارات تنفيذية لهذا التشريع يندرج في أعمال الحكومة العادية و لا يعتبر من المتعلقة بالسياسة العليا للدولة (١٤) .

وفي ضوء ما تقدم كان لا بد لنا من تسليط الضوء على موضوع تحديد الاختصاص القضائي في منازعات الجنسية في القوانين العراقية لمعرفة موقف المشرع العراقي من الاتجاهين اعلاه ومن ثم نتعرض بشيء من الايجاز لبيان حجية الاحكام الصادرة في المنازعات الجنسية وفقاً للآتي :

اولاً : - تحديد الاختصاص القضائي في القانون العراقي

يتطلب تحديد هذا الاختصاص تسليط الضوء على موقف المشرع العراقي في قوانين الجنسية السابقة ومن ثم بيان موقفه في قانون الجنسية النافذ رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ ، وعليه فإن موقفه في القوانين السابقة يمكن إيجازه بما يأتي :

١ - لدى مطالعتنا لقانون الجنسية لقانون الجنسية رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤ الملغي وهو أول قانون نظم أحكام الجنسية العراقية بعد نفاذ معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣ ، لم يرد فيه اي نص صريح يثبت بموجبه الاختصاص القضائي للمحاكم العراقية للفصل في منازعات الجنسية ، وكان لوزير الداخلية سلطة مطلقة في قبول ورفض طلب التجنس .

٢- ايضا لم يرد نص صريح في قانون الجنسية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ الملغي لم يتم بموجبه تحديد اختصاص الاختصاص القضائي للنظر في منازعات الجنسية ، وهذا السكوت يفسر بثبوت الاختصاص للمحاكم المدنية في النظر بمنازعات الجنسية والوقوف على وسائل اثباتها استنادا الى ولايته العامة في

(١٣) د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

(١٤) قرار محكمة القضاء الاداري المصري في ٢ / ١٢ / ١٩٥٠ ، مشار اليه لدى د. عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

الدولة واصدار قرارات ملزمة فيها^(١٥)، أو الرجوع للقواعد العامة في حالة عدم وجود نص قانوني كما جاء في المادة (٢٩) من قانون المرافعات المدنية النافذ رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ التي نصت على ان " ولاية المحاكم المدنية تسري على جميع الاشخاص الطبيعية و المعنوية بما في ذلك الحكومة ، وتختص بالفصل في كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص "^(١٦)، وهذا يعني ان قضايا ومنازعات الجنسية لا تخرج من ولاية القضاء العامة وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز العراقية في قرارها رقم ١٩٤٨ / حقوقية / ٦٥ الصادرة في ٩ / ٥ / ١٩٦٦ الى " ان إعطاء الجنسية العراقية او الامتناع عن منحها او اسقاطها عن العراقي لا يُعد من أعمال السيادة بل هو قرار اداري يخضع لولاية القضاء " ، الا ان القضاء العراقي لم يثبت على موقفه هذا وتراجع عن اصدار هكذا أحكام ولم يقبل النظر فيها واعتبرها من أعمال السيادة^(١٧)، وبقي متردداً بين قبول الاختصاص واعتبار منازعات الجنسية ضمن ولايته ، وبين عدم قبوله وظل بهذا الغموض الى ان صدر قرار لمجلس قيادة الثورة الملغي رقم ٤١٣ لسنة ١٩٧٥ الذي مُنع بموجبه القضاء من النظر في دعاوى منازعات الجنسية العراقية ، بحسب التفضيل الذي تم بيانه سلفاً ، ووفقاً لهذا القرار اصبحت الاحكام المتعلقة بمنازعات الجنسية غير خاضعة لرقابة القضاء باستثناء بعض حالات الاعتراض على قرارات وزير الداخلية لدى رئيس الجمهورية والتي تعتبر قراراته فيها قطعية ، وهذا يعني تجريد الافراد من احد الضمانات المهمة للتقاضي ، في حين ان غالبية التشريعات كما اسلفنا اعتبرت منازعات الجنسية ليس من أعمال سيادة الدولة وانما من أعمال الادارة للحكومة ، كونها لا تمس السيادة والجنسية مقررة بحكم القانون الذي يصدر من الدولة لمن تتوافر فيه شروط فرضها او منحها او فقدانها او استردادها .

أما موقف المشرع العراقي بعد صدور قانون الجنسية النافذ رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ كان مختلفاً عن موقفه في القوانين السابقة والتي منعت المحاكم من النظر في دعاوى منازعات الجنسية ، حيث أعطى للسلطة القضائية بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل سلطة النظر في دعاوى منازعات الجنسية والفصل في كافة المنازعات المدنية والجزائية ، وسوف نعرض عن ذلك وفق التفصيل الآتي :

١- بعد عام ٢٠٠٣ وهو عام سقوط النظام العراقي السابق صدر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ والغيت جميع النصوص القانونية التي تمنع المحاكم العراقية من النظر في دعاوى الجنسية كما مر بنا في هذه الدراسة^(١٨) .

(١٥) د . حسن محمد الهداوي ، د. غالب على الداودي ، القانون الدولي الخاص ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ص ١٦٤ وما بعدها .

(١٦) تجدر الاشارة بأن المادة (٣) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٩ كرر فيها المشرع العراقي المضمون نفسه حيث نصت على " ان ولاية لقضاء تسري على جميع الاشخاص الطبيعية و المعنوية والخاصة الا ما استثنى منها بنص خاص " .

(١٧) قرار محكمة التمييز العراقية رقم (٣٥) حقوقية ثانية ٧٥ الصادر في ٢٢ / ١ / ١٩٧٠ .

(١٨) نصت المادة (١١ / ز) من قانون ادارة الدولة لعام ٢٠٠٤ على ان " المحاكم تنظر في كل المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الاحكام الخاصة بالجنسية " .

٢ - صدر قانون الجنسية العراقي النافذ رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ و الذي تضمن بالمواد (١٩ ، ٢٠ ، ٢١) سאלفة الذكر نصوصا قانونية صريحة تمنح السلطة القضائية في جمهورية العراق صلاحية ممارسة ولايتها القضائية العامة من خلال النظر في منازعات الجنسية .

٣ - وفقا لأحكام قانون الجنسية النافذ تم الغاء القيد المفروض على السلطة القضائية من قبل مجلس قيادة الثورة المنحل بموجب قراره رقم ٤١٣ لسنة ١٩٧٥ ، الذي منع المحاكم العراقية من النظر في دعاوى الجنسية ، واصبحت المحكمة المختصة في نظر تلك الدعاوى هي محكمة (القضاء الاداري) ويجوز الطعن بقراراتها لدى المحكمة الاتحادية ويلغى كل نص يتعارض واحكام هذا القانون^(١٩).

٤- اخضاع سلطة الوزير لرقابة القضاء بعد ان كان يطعن بقراراته أمام رئيس الجمهورية فقط وتكون قراراته قطعية ، وهذا الاجراء ينسجم مع مضمون المادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي تمنع الحصانة على اي عمل او قرار اداري من الطعن ضمانا لحق التقاضي .

٥- يعتبر القضاء الاداري حديث النشأة في العراق كونه نشأ بموجب القانون رقم (١٤٠) لسنة ١٩٧٧ ، و يختص في نظر النزاعات (مدنية أم ادارية) الخاصة بدوائر القطاع العام ولا يسمح للأفراد بالتقاضي امامه ، وهذا يعني ان المشرع العراقي قد سحب الاختصاص من المحاكم المدنية التي تعتبر صاحبة الولاية العامة في نظر جميع المنازعات المدنية والتي من ضمنها دعاوى الجنسية ، على الرغم من ان محكمة القضاء الاداري ترتبط اداريا مع وزارة العدل العراقية وهذا يتعارض مع المادة (٨٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ . التي جعلت السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون ، ولذلك فأن ربط هذه المحكمة بمجلس القضاء الاعلى امر جدير بالتأييد في التشريع العراقي^(٢٠) .

٦- يتم إقامة دعوى تسمى (دعوى الالغاء) أمام القضاء الاداري لإلغاء القرارات غير المشروعة المتعلقة بالجنسية التي تصدر خلاف ما يقضي به القانون وتسمى (دعوى تجاوز السلطة)^(٢١).

وتجدر الإشارة بأن محكمة القضاء الاداري شكلت بموجب مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ بحسب المادة (٧ / ٢) من قانون التعديل الثاني رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ التي جاء فيها " تشكل محكمة تسمى محكمة القضاء الاداري في مجلس شوري الدولة " .

وبناءً على ما ورد اعلاه نجد ان المشرع العراقي قد سلك منهاجا جديدا في تحديد الاختصاص القضائي للنظر في الدعاوى الناشئة عن الجنسية التي لا تدخل في نطاق أعمال سيادة الدولة وانما من أعمال ادارة الحكومة وجميع قراراتها المتعلقة بمنازعات الجنسية تخضع لرقابة القضاء ، وعلى الرغم من أنه قد اتبع اتجاهاً جديداً في هذا المجال ، لكن لم يتم فصل ارتباط محكمة القضاء الإداري من وزارة العدل ، ويكون ارتباطها بمجلس القضاء الاعلى كما ذكرنا سلفاً .

(١٩) انظر القرار رقم ٤ / اتحادية / تمييز ٢٠٠٧ الصادر في ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٧ ، و القرار رقم ٢٦ / اتحادية / تمييز ٢٠٠٨ الصادر في ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٨ ، وكذلك القرار رقم ٢ / اتحادية / تمييز ٢٠٠٩ الصادر في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٩ .

(٢٠) د . عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٨١ و ما بعدها .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٨٣ .

ثانياً : حجية الاحكام الصادرة في منازعات الجنسية

حجية الاحكام تعني قوة الاحكام القضائية التي تصدرها المحاكم القضائية بعد نظر النزاع المعروض أمامها ، وتعد هذه الاحكام قرينة قانونية قاطعة لا يجوز قبول دليل ينقض حجية الاحكام الباتة ، والمشرع العراقي اطلق عليها تسمية (حجية الاحكام التي حازت درجة البتات) والمشرع المصري سماها (حجية الامر المقضي) أما المشرع السوري فأطلق عليها (حجية الاحكام التي حازت الدرجة القطعية) وهكذا سماها المشرع الاردني ، أما المشرع اللبناني فقد اطلق عليها ب (حجية القضية المحكوم فيها) (٢٢).

أما المشرع العراقي فإنه لم ينظم حجية الاحكام الصادرة في منازعات الجنسية لافي قوانين الجنسية الملغية ولافي قانون الجنسية النافذ ، لذلك فإنها تخضع للقواعد العامة التي تقضي بالحجية المطلقة للأحكام الصادرة في منازعات الجنسية (٢٣)، وهذا يعني إن أحكام الجنسية لها حجية مطلقة وليس نسبية بالصفة الوطنية للشخص ولا يمكن إقامة دعوى اخرى لأنكار الصفة الوطنية لنفس السبب الذي اقيمت عليه الدعوى الاولى ، وقد ذهب أغلب التشريعات بهذا الاتجاه ومنها التشريع الفرنسي والسوري والمصري وهذه التشريعات نصت صراحة على الحجية المطلقة للأحكام التي تصدر عن مسائل الجنسية ، وهكذا استقر عليها العمل في القضاء المقارن، ومثال ذلك قررت محكمة النقض المصرية في الطعن رقم (٤) لسنة ٤٩ ق (احوال شخصية) جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٨٣ ، فقد قررت فيه "....الاحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة " ، وكذلك قرار لمحكمة بداية بيروت المدنية الصادر بتاريخ ٩ / ١١ / ١٩٦٢ ، حيث قررت فيه " ان الاحكام الصادرة في مادة الجنسية تتمتع بالحجية المطلقة اذا كانت الدولة ممثلة بالدعوى " (٢٤).

ولذلك فإن ثبوت الصفة الوطنية على أساس الولادة من أب وطني لا يمكن إقامة دعوى اخرى عليه لإنكار صفته الوطنية على الأساس نفسه . تجدر الاشارة بأن المشرع العراقي في قانون الجنسية النافذ لم يفرض أي عقوبة مالية أو مدنية على من استعمل طرق احتيالية لإثبات الجنسية العراقية وانما يعاقب بسحب الجنسية منه بحسب المدة (١٥) سألفة الذكر ، في حين ان قانون الجنسية الملغى تضمن عقوبة الغرامة او الحبس لمن يدلي بشهادات او بيانات كاذبة تتعلق بصفة الوطنية او عن عائلته لإثبات الجنسية العراقية (٢٥) .

وفي ضوء ما تقدم يتبين لنا بأن حجية الأحكام القضائية الصادرة بمنازعات الجنسية وفقاً لقانون الإثبات العراقي تكون أحكام باتة ومطلقة ولا يجوز قبول أي دليل ينقض حجيتها ، فكان ينبغي على المشرع العراقي أن يُضمن قانون الجنسية النافذ نص قانوني يعتبر فيه جميع الأحكام القضائية التي تصدر في

(٢٢) د . عباس العبودي ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .

(٢٣) نصت المادة (١٠٥) من قانون الإثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ على ان " للأحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة البتات تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق اذا اتحد اطراف الدعوى ولم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً " .

(٢٤) د. عبد الرسول عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

منازعات الجنسية لها حجة مطلقة على الكافة وتكتسب حجية الشيء المقضي فيه وتنتشر في احدى الصحف المحلية للدولة .